

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk



رؤية في الموقف الإقليمي والدولي من الانتفاضة البحرينية

19 مارس 2013



د. حمزة الحسن

(باحث سعودي)

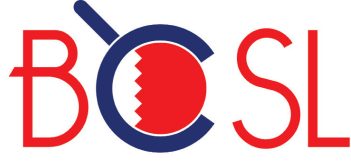


BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk

الفهرس

4	مقدمة
5	أولا، الموقف الإيراني
6	ثانيا، الموقف التركي
7	ثالثا، الموقف الروسي
7	رابعا، موقف الإتحاد الأوروبي وأمريكا



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk

رؤية في الموقف الإقليمي والدولي من الانتفاضة البحرينية

19 مارس 2013

مقدمة

الثورات - كأي تطورات سياسية عظمى مثل الحروب الأهلية والانفصالية والإنقلابات العسكرية وغيرها - ليست شأنًا محليًا بحتًا؛ بمعنى أنه لا يمكن حصرها ضمن مفردة (الشأن الداخلي) للدول ذات السيادة، خاصة في هذا العصر، الذي يظهر فيه أن القوانين الدولية يمكن أن تنتهك السيادة، وتعطي دولاً أو مجموعة دول، حق التدخل في شأن داخلي ما، بالنظر لانعكاساته الراديكالية على الجوار الإقليمي، أو الوضع الدولي بشكل عام.

والثورات العربية هي - في المجمل - أكبر من قضية شعب مضطهد يواجه أنظمة مستبدّة ويطيح بجلادين أذاقوا شعوبهم الويلات.. بل هي بمثابة انفجار تتعدّى تأثيراته الحدود القومية، الى الدول المجاورة، وربما تصل الى أبعد من ذلك بكثير. هذا واضح مثلاً بالنسبة للثورة المصرية، فتأثيراتها تتعدّى الحدود المصرية الى كل دول الجوار، وتؤثر على البيئة السياسية فيها؛ كما أنها قد تغيّر من موازين القوى الإقليمي مع اسرائيل، ما يشجّع إما على الحرب أو يخفّض من احتمالياتها - حسب الظروف. وهناك المثال الآخر الواضح أيضاً في سوريا، حيث تتشابك العوامل المحلية مع الإقليمية والدولية بصورة لم تشهدها أي دولة عربية أخرى. فما يجري في سوريا يعني في الصميم الدول المجاورة كلها، ويخل بتوازنات، وقد يطيح بأنظمة أخرى، أو يفجّر صراعات محلية في غيرها، وينقل الحرب الأهلية إليها.

لهذا كانت المواقف الدولية والإقليمية من الثورات والأحداث السياسية الكبرى التي تقع في الدول، تستقطب اهتماماً أوسع من حجم الدولة المعنية التي يقع فيها الحدث، وأكبر من حجم اللاعبين (السلطة القائمة، والشعب/ المعارضة)، وذلك إما بدافع الخوف مما يجري، أو بدافع الرغبة في استثمار الحدث لصالح طرف من أطراف الصراع.

الحال لا يختلف في البحرين وثورتها، فما يجري فيها ليس شأنًا خاصاً بآل خليفة ومعارضيه، ولا نتائج ما يحدث منحصر في الداخل البحريني، بل له امتداد على كل أنظمة الخليج، كما له تأثيرات على ما يسمى بـ (أمن الخليج) وعلى الوجود الأميركي العسكري في دوله، وعلى الاقتصاد العالمي (بالنظر الى المنطقة المصدر الأساس للطاقة النفطية في العالم) وما لذلك من انعكاسات على الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية.

كما هو الموقف من كل الثورات، تعددت مواقف الدول تجاه الثورة البحرينية، ولكل دولة أو محور سياسي رؤيته وموقفه المبني على حساباته ومصالحه الإستراتيجية. وعليه فإن فهم خلفيات تلك المواقف يتيح للباحث في الشأن البحريني الإحاطة بكامل المشهد السياسي، وإدراك احتمالية تغيّر السياسات الإقليمية والدولية من عدمها، وما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع السياسية الداخلية في البحرين جراء التحولات الإقليمية والدولية.

أولاً، الموقف الإيراني

انتخابية.. ستعيد التوازن السياسي، وتؤكد الإستقرار، وتعمق الإدماج السياسي والاجتماعي.

لكن العملية السياسية فقدت زخمها وقوتها، وبدأت أنها عاجزة عن إصلاح الخلل الهيكلي، فتفجرت الأزمة، حتى قبل قيام ثورات الربيع العربي، ولكن النظام في البحرين لم يرقم بالخطوات المناسبة في حينها، الى أن تفجّر الوضع أكثر في 14 فبراير 2011. إيران لم تكن تميل - ولا تزال - الى المواجهة والصدام، وكانت تؤيد العملية السياسية في ذلك الحين، لكنها فوجئت بأن الجسد الأكبر للشيعّة الذي تمثله جمعية الوفاق باتت زاهدة في مواصلة المشاركة في العملية السياسية ذات النتائج المتدنية، وأعلنت انسحابها منها.

ما يمكن التأكيد عليه، وخلاف المزاعم الحكومية، أن أصل الثورة في البحرين كان مفاجئاً لإيران، فضلاً عن أن تكون هي محرّضة عليها. إن التأكيد على العامل الخارجي الإيراني في الثورة البحرينية ليس إلاّ شماعة لفشل النظام الحاكم من جهة، ومن جهة ثانية: لرغبته في استقطاب الدعم السياسي الخارجي الإقليمي والدولي لقمع من أسماهم بـ (المتآمرين في الداخل) حتى وإن كانوا أكثرية الشعب؛ ومن جهة ثالثة: لتحويل المعركة من قضية تتعلق بالحريات والحقوق السياسية، الى مجرد معركة طائفية، تستقطب من خلالها العائلة الحاكمة في البحرين ليس فقط الأقلية السنيّة من المواطنين، بل وأيضاً: الدعم الشعبي الخارجي: الخليجي والعربي والإسلامي عامة على أساس الإصطفافات الطائفية.

2- بالرغم من حقيقة أن توتراً يشوب العلاقات الإيرانية الخليجية، فإن الجذر الحقيقي للتوتر يعود بدرجة أساس الى طبيعة الصراع بين إيران والولايات المتحدة، حيث أصبحت الحليقات الخليجيات لواشنطن جزءاً ملحقاً في تفاصيل الصراع. بمعنى آخر: لا توجد مبررات حقيقية للصراع بين إيران ودول الخليج، اللهم الا لدى المملكة العربية السعودية التي تشعر بخسارة فادحة في نفوذها الإقليمي بسبب المنافسة مع إيران. وهناك في الإتجاه نفسه، سعي عربي حثيث لإذكاء المخاوف الخليجية، واعتبار إيران (فزعاً) تستطيع من خلالها واشنطن وحليفاتها الغربيات إنشاء المزيد من القواعد العسكرية، والإندماج الكامل في الإستراتيجية الغربية المعادية لإيران.

في المقابل فإن إيران اعتمدت - ولا زالت - سياسة تخفيض حدّة المخاوف الخليجية منها، وتوقيع اتفاقيات في شتى المجالات ما أمكن. ولا يبدو أن هذه السياسة نجحت، اللهم إلا مع سلطنة عُمان وبشكل نسبي ومحدود. وبالنسبة للبحرين، وبرغم وجود قيادة الأسطول الأميركي الخامس فيها، إلا أن العلاقات مع إيران

التصق الموضوع البحريني بإيران تاريخياً. فالبحرين نفسها كانت الى وقت قريب محط ادعاء السيادة الإيرانية عليها، ولم تصبح مستقلة إلا عبر استفتاء شعبي بإشراف الأمم المتحدة، في ظرف انسحاب القوات البريطانية من الجزيرة، أيّدت فيه الأكثرية السكانية الشيعية الإستقلال وعروبة البحرين. يومها سافر أمير البحرين الشيخ عيسى آل خليفة الى النجف ليلتقي المرجعية الشيعية الدينية هناك، وليقنعها بأن تشجّع سكان بلاده الشيعة على التصويت لاستقلال البحرين، وهذا ما حدث، حيث استقلت الأخيرة في 1971.

بيد أن الاستقلال لا يمكن أن يلغي، وشائج العلاقة بين أكثريتين تنتميان الى مذهب واحد، بالنظر الى العلاقة التاريخية بين ضفتي الخليج والتي استمرت لقرون طويلة. وبرغم زوال نظام الشاه، فإن الإهتمام بالبحرين بقيت له خصوصية، من جهة أن إيران تجد نفسها الدولة الأكبر شيعياً، كما وتجد نفسها مسؤولة بنحو ما - أبويّاً - عن الشيعة في المنطقة والعالم. ربما يفسّر الخارج هذه النزعة - سواء كان في العهد الشاهنشاهي أو الحالي - بأنها محاولة استخدام الشيعة العرب في التنافس او حتى الصراع السياسي. وربما رآها الآخرون، خاصة بعد تحوّل إيران الى نظام إسلامي، بأن المرجعية الدينية التي انتقل ثقلها الأكبر إليها في وضع تضعف حالها بسبب القمع الشديد في مركزها الأول في النجف.. أن الإهتمام بأوضاع الشيعة عامّة جزء من شرعية النظام السياسي الحاكم في إيران. وهي مسؤولة لا تستطيع الأخيرة التحلي عنها، خاصة في بلد مثل البحرين، التي يمثل الشيعة فيها أكثرية سكانية؛ والتي كان لإيران فيها وجود قوي استمرّ لقرون، منذ أن طرد الاستعمار البرتغالي في القرن السادس عشر.

يمكن تلخيص خلفيات الموقف الإيراني من الثورة البحرينية في خطوطه العريضة على النحو التالي:

1- الثورة البحرينية فاجأت المراقبين الخارجيين، كما فاجأت إيران نفسها، التي كانت تعتقد بأن الأقليات الشيعية في الخليج يلزمها التعايش مع أوضاعها السياسية والنظم الحاكمة القائمة، ومحاولة تحسين تلك الأوضاع بالوسائل المتاحة: التواصل مع الأنظمة السياسية؛ الدخول في اللعبة السياسية القائمة (إن وجدت)، والإنتفاخ على كافة الشرائح الوطنية. بيد أن الشيعة في البحرين لا ينطبق عليهم في الأساس مفهوم الأقلية، لأنهم في واقع الحال يمثلون الأكثرية. وكان الإعتقاد بأن العملية السياسية التي بدأت عام 2000، وشهدت نمواً للمجتمع المدني البحريني، وعملية

ثانياً، الموقف التركي

تركيا لاعب جديد في منطقة الشرق الأوسط، لازال يتلمّس أقدامه، بعد أن غير وجهته من الغرب الى الشرق والجنوب. أي أن التحوّل التركي للإهتمام بشؤون الشرق الأوسط، جاء في جزء أساس منه نتيجة انسداد العلاقة مع الإتحاد الأوروبي، وفشل أنقرة في إقناع دول الإتحاد بأن تكون عضواً فيه. وهناك عامل آخر يعود الى أن تركيا تستشعر قوتها السياسية والإقتصادية بعيد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم، وهي تأمل باستعادة بعض الماضي الإمبراطوري للدولة العثمانية.

في الفترة الأولى للثورة في البحرين، جرت محاولات من قبل المعارضة من أجل إقناع تركيا بالتوسّط بينها وبين نظام الحكم من أجل الوصول الى حلول وسطى، تقدم الحد الأدنى مما تطالب به، وتمنع من انزلاق البلاد أكثر الى الفوضى السياسية. وفعلاً أظهرت تركيا بعض الحماسة في هذا الشأن، خاصة بعد أن وجدت أطرافاً شيعية عراقية أخرى تريد أن تمارس تركيا دوراً في حلّ الأزمة، وهو أمرٌ سمعه أردوغان في زيارته لبغداد أواخر شهر مارس 2011.

لكن الجهد التركي توقف سريعاً، وأبلغ وزير الخارجية التركي قادة المعارضة البحرينية بأنه لا يستطيع المضي في الوساطة، وأن الجهد التركي اصطدم بالموقف السعودي، حيث أبدى وزير الخارجية السعودي امتعاضه من التدخل التركي في الشأن البحريني، وبناء على ذلك، نصح داود أوغلو قادة المعارضة بأن (يتفاهموا مع الرياض).

مثّلت البحرين اختصاراً لمديات النفوذ التركي المتحمس للعب دور فاعل على كل الأصعدة في منطقة الشرق الأوسط، في غياب أو ضعف محور القاهرة - الرياض. ومع أن الأخيرة كانت تشجع دوراً تركيا محصوراً في مواجهة إيران ليحدّ من نفوذها (ضمن اصطفاً طائفي على المستوى الإقليمي) فإنها - كما القاهرة - لا تحبذان دوراً تركيا يؤدي الى مزيد من التآكل في منطقة نفوذهما بدل أن يدعمه. وقد بدا واضحاً عدم التسامح السعودي بشأن أي دور تركي في منطقة الخليج، من خلال الإعلام السعودي الخارجي بالذات (قناة العربية، وجريدة الشرق الأوسط)، فيما لم تمنع طهران من ذلك، لعلمها بأن توسّع النفوذ التركي سيكون على حساب السعودية بالذات. أيضاً لوحظ امتعاض السعودية من الدور التركي في تونس وليبيا وسوريا، ولازال الإعلام السعودي متوتراً كلما تمّ التطرق لدور تركي حتى ولو كان في فلسطين.

لم تكن سيئة، بل كانت هناك مشاريع إيرانية في البحرين، وقد وقعت اتفاقات اقتصادية، ربما يكون من أهمها تزويد البحرين بالغاز الإيراني عام 2010، وهي صفقة تمّ إلغاؤها في العام التالي 2011. وحتى اليوم، لا تزال إيران في إطار ذات السياسة العامة التي مضت عليها لسنوات طويلة.

3- لا تريد إيران أن تبدو وكأنها قد تخلّت عن أوتها للشيعية عامة؛ فشرعية النظام السياسي في أحد أوجهها قائمة على هذا الأمر. يصعب على نظام سياسي/ ديني أن يشهد الإنتهاكات في البحرين بالصورة التي تحدث عنها تقرير بسيوني، ثم لا يحرك ساكناً ولو إعلامياً. وفي المجمل، فإن إيران تلقت نقداً من البعض بأنها لم تدعم ثورة البحرين بالشكل الذي كان ينبغي أو متوقعاً منها، واكتفت من وجهة نظرهم ببعض الدعم الإعلامي الذي اعتبره آل خليفة دليلاً على تورط إيران في دعم الثورة ضدّهم. وما يصعب الأمر أكثر، أن ارتباط قسم من الشيعة في البحرين والخليج عامة بمراجع في إيران، يمكن أن يترجم على شكل ضغوط منهم على الحكومة المركزية.

4- بعد مضي ما يقرب العامين على الثورة البحرينية، يمكن استخلاص الموقف الإيراني منها، على النحو التالي:

- إيران تدعم المطالب الشعبية في الإصلاح السياسي في البحرين، وترى أنها محقّة ومشروعة، وهي ليست متحمسة للثورة الشاملة التي تستهدف إسقاط نظام الحكم.

- إن إيران مع الحلّ السلمية عبر الحوار بين المعارضة والحكومة، وهي ضدّ تحوّل الثورة السلمية الى العنف والسلاح، كما أنها ضدّ انتهاكات النظام وسياساته القمعية الشاملة على أساس التمييز الطائفي.

- حدود الدعم الإيراني للثورة في البحرين، يتلخص في الجهد الإعلامي وشيء من الدعم السياسي؛ ولا يراد لموضوع البحرين أن يتحوّل الى مصيدة مواجهة لا ترغب بها إيران مع دول الخليج، أو مع الولايات المتحدة.

- تدرك إيران، بأن الملف البحريني مرتبط ومتشابك بملفات إقليمية أخرى، وله أبعاد طائفية دُشّر فيها، وعليه فإن أفق حلّه ليس متاحاً حالياً.

والأرجح أن الموقف الإيراني هذا لن يتغيّر في المستقبل القريب؛ بل ربما تصاعد اعتماداً على ظروف الصراع مع واشنطن المستقبلية في مياه الخليج نفسها.

لكن روسيا التي بدت بعيدة كل البعد عن الشأن البحريني، والقريبة كل القرب من الشأن السوري، أرادت استخدام الأزمة البحرينية في المناكفات السياسية مع الغرب، محاولة إجراجه من أنه لا يهتم إلا بمصالحه، وأنه يدعم التخريب في منطقة نفوذها (سوريا) متذرعاً بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما يتجاهلها في البحرين. للتخفف من أعباء الضغوط الغربية، وضمن المساومات السياسية، أدرجت روسيا ملف البحرين ضمن أعمال مجلس الأمن أسوة بالملف السوري وذلك في 8 أغسطس 2012 الماضي، الأمر الذي فاجأ الدول الغربية دائمية العضوية (امريكا وفرنسا وبريطانيا). ربما لهذا السبب، حاولت حكومة البحرين في ذات الشهر أغسطس أن تقدم رشوة صغيرة، عبر الإسراع في إنهاء صفقة استيراد غاز روسي، مع الشركة الروسية غاز بروم، بواقع 400 مليون قدم مكعب يوميا، وهي الصفقة التي كان يفترض أن تبرمها المنامة مع طهران، او حتى مع الدوحة.

لا يبدو أن الموقف الروسي سيتطور أكثر بشأن الثورة البحرينية. لكن قد يغري مقترح تقديم ملف البحرين الى مجلس الأمن المعارضة البحرينية لتعميق تواصلها مع روسيا، وحتى مع الصين، في ظل تجاذب واضح بينها وبين الدول الغربية التي يتسم موقفها باللامبالاة في الأشهر الأخيرة. وربما يعاد استخدام الملف البحريني ضمن المساومات بين الدولتين الكبيرين: الصين وروسيا من جهة وبقية اعضاء مجلس الأمن الدائمين: امريكا وبريطانيا وفرنسا؛ فأى تطورات دراماتيكية في الملف السوري، أو في المناوشات السياسية العسكرية الإقتصادية بين الصين والغرب، قد تفتح الكثير من الملفات التي لا مصلحة للغرب بفتحها.

رابعاً، موقف الإتحاد الأوروبي وأمريكا

لا يوجد اختلاف بين موقف دول الإتحاد الأوروبي وموقف الولايات المتحدة الأمريكية، اللهم في طريقة التعبير ومستوى الخطاب. فالأسس التي يقوم عليها تحليل هذه الدول للأزمة في البحرين متشابهة، وتقويم المصالح الخاصة بهذه الدول متقارب الى حد بعيد، وبالتالي فطرق الحل بالنسبة لها متقاربة أيضاً.

أولاً، إن هذه الدول جميعاً تعتقد بأن من المستحيل بمكان استمرار النظام السياسي البحريني بدون دعم الأكثرية الشعبية له وقبولها به، فكيف سيكون الحال ونظام الحكم يصادم تلك الأكثرية ويهتضم حقها، ويهمشها؟. بمعنى آخر، يرى الغربيون - بشكل مطلق - أن نظام الحكم في البحرين بشكله الحالي لا يمكن له الإستمرار، وان استقراره مرهون بمدى إقناعه للأكثرية الشعبية/

لا يتوقع والحال هذه، أن يكون لتركيا دور مستقبلي في الأزمة البحرينية، فأنقرة قبلت بمرجعية السعودية في الشأن البحريني، واختبرت أن نفوذها الذي تأمله في منطقة الخليج، لا يصطدم بدوله جميعاً بما فيها ايران والعراق، وإنما مع دولة واحدة هي: السعودية.

ثالثاً، الموقف الروسي

بالرغم من سقوط الإتحاد السوفياتي، الذي كان بعبعاً للخليجين بأنه يريد أن يصل الى مياهم الدافئة؛ وبالرغم من سقوط الأيديولوجية الشيوعية، واستئناف العلاقات بين روسيا والسعودية بعد سبعة عقود من الإنقطاع.. إلا أن روسيا لم تستطع ان تجد لها أرضاً في منطقة الخليج، بل والمنطقة العربية، فقد خسرت نفوذها - بعضه أو كثير منه - في العراق واليمن، كما في شمال افريقيا: ليبيا، ولم يبق لها من موطن قدم حقيقي إلا في سوريا.

لم يتغير الشيء الكثير في طريقة التعامل الخليجي مع روسيا التي لم تكسب شيئاً ذا بال لا في السياسة ولا في الإقتصاد، رغم ما يتحدث عنه الإعلام من صفقات تسلح مع هذه الدولة الخليجية او تلك (في عام 2009 كان هناك حديث عن صفقة سلاح روسية للسعودية بسبعة مليارات دولار، وفي عام 2010 كان هناك حديث عن صفقة بأربعة مليارات دولار أيضاً. وتكرر الحديث عن صفقات سلاح محتملة عام 2011، ولكن في نهاية الأمر لم توقع أية صفقة!). فهذه المنطقة الخليجية محتكرة بشكل تام للغرب؛ كما أنها تابعة بشكل شبه تام للسياسات والإستراتيجيات الغربية، التي لازالت ترى في روسيا - وريثة الإتحاد السوفياتي - عدواً يجب تفكيكه، ومنافساً محتملاً يمكن أن يعيد كرة الحرب الباردة مرة أخرى.

لهذا لم يلحظ خلال العقدين الماضيين تطور ملحوظ في العلاقات الخليجية - الروسية، كما لم تكن روسيا نفسها تأمل في علاقات سياسية متطورة، بقدر ما كانت - في الحد الأدنى - تأمل في تطوير العلاقات الإقتصادية. ولكن حتى هذه التمنيات الصغيرة لم تتحقق. وهذا ما ستكون له انعكاساته على القرارات التي اتخذتها روسيا في مجلس الأمن من خلال استخدام الفيتو لإسقاط ثلاثة مشاريع قرارات غربية بشأن سوريا (في أكتوبر 2011؛ وفبراير 2012، ويوليو 2012)، ما جعل السعودية تغضب، وترد بخشونة على اتصال هاتفي للرئيس الروسي السابق مدفيديف مع الملك السعودي، الذي نشرت وكالة الأنباء السعودية (22/2/2012) ملحماً من حديثه الذي قال فيه بأن الحوار حول سوريا لا يجدي الآن بعد الفيتو، وأنه (كان الاولى ان يقوم الروس بالتنسيق مع العرب قبل استخدام الفيتو حول مشروع القرار حول سوريا في مجلس الأمن).

1- هذه الدول متفقة على أن يكون هناك حلاً سياسياً توافقياً في البحرين. أما كنه هذا الحل فمترك للحوار بين المعارضة والعائلة المالكة تحديداً. ومع أن المعارضة تطالب بمملكة دستورية، ورئيس وزراء من العامة، فإن بعض الدول الغربية (أمريكا وبريطانيا) ترى أن هذا يمثل سقفاً عالياً، ولكنها لا تصرّ على رأيها وإن رأت صعوبة تحقيقه. وهي بدلاً من أن تضغط على العائلة المالكة للتنازل، جاءت الى المعارضة لتدعوها الى تخفيض سقف مطالبها. لكن هذه الدول تدرك، ان تخفيض سقف المطالب يمكن أن يصطدم مع إقرار حل سياسي بعيد المدى. ذلك أن أي حل سياسي لا يأخذ بعين الإعتبار تطلعات شعب البحرين⁽¹⁾، لن يعمّر طويلاً، وسيعيد انتاج المشكلة من جديد، وربما بصورة أعنف. ومن هنا، وردت في تصريحات مسؤولين غربيين عبارة (تحقيق تطلعات) شعب البحرين. فبدون ذلك يعني أن التسوية السياسية فاشلة، حتى وإن وقعت عليها المعارضة وقبلت بها.

2- أمريكا ودول الإتحاد متفقة على أن يكون الحل سلبياً للأزمة السياسية في البحرين. إذ من البديهي - وكما حدث في بلدان أخرى تأخرت فيها الإصلاحات وتساعد فيها القمع الرسمي - أن تكون احتمالية اللجوء الى خيارات عنيفة واردة. كما قد تؤدي شراسة العنف الرسمي الى إقحام دول مثل العراق وإيران وحتى تجمعات سكانية شيعية في المنطقة الى المزيد من الإنغماس والتدخل لوقفه. وقد نجحت تلك الدول - حتى الآن - من خلال ضبط فريقي المعارضة والسلطة. فالتصعيد الرسمي الحاد ووجه بنقد عربي علني حاد، مشفوعاً بضغطات من منظمات حقوق الإنسان الدولية عليها، نتج عنه تقرير بيسيوني وإصرار على تنفيس الوضع، ولزالت هذه الضغوط متواصلة لتطبيق توصيات التقرير. أما المعارضة، فوضعت في الزاوية، وطلب منها ادانة العنف الذي لا يمكن أن يتساوى في حجمه وتأثيره مع عنف النظام ورمصه واعتقالاته. كل ما يقوم به بعض المتظاهرين هو رمي الحجارة وحرق الإطارات والقاء المولوتوف. ومع هذا، حشرت (الوفاق) وصار مطلوباً منها أن تدين العنف يوماً! وحتى التصريحات، صارت الوفاق تحاسب عليها وتعتبر تصعيداً!

الشيوعية بالمشاركة فيه والدفاع عنه. ومن وجهة النظر هذه، فإن تهميش الأكثرية سياسياً واجتماعياً وتنموياً، سياسة عفا عليها الزمن، وغير قابلة للإستمرار في هذا العصر، حتى مع استخدام القوة المفرطة، وحتى مع الدعم الخارجي بأشكاله المختلفة.

ثانياً، إن أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي في تكوينها السياسي (محافظلة) لا تميل الى الثورات ولا ترغب فيها، وحتى لو شجعتها في بلدان معادية فإنها سرعان ما تريد لها الهدوء. الثورات ليست أمراً محبباً، لأنها - من وجهة نظرهم - تفرز سياسات راديكالية، وتتصادم مع أساسيات التجربة الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، والإستقرار الأمني والسياسي الضروري لنجاحها. الثورة في البحرين، لم تكن في بلد معادٍ حتى تردّب بها، كما هو الحال في سوريا او ليبيا. وحتى لو توقعت وقوعها - بالنظر لسياسات النظام الخليفي الباطشة والفاشلة - فإنها في الجوهر لا تميل اليها ولا تحبذها او تتمناها، وترى ضرورة نزع فتائلها والسيطرة عليها منعاً للمفاجآت التي قد تكون غير سارة.

ثالثاً، بالنظر الى وقوع الثورة في بلد حليف منذ القدم، ومع الإقرار بأن المعارضة الأساس في البحرين (سلمية - بل سلمياً جداً حسب تعريف مسؤول أمريكي) في تحركها، و(معتدلة) في مطالبها، ولدى تلك الدول الغربية دائرة تواصل وعلاقة ومعرفة قريبة بها.. إلا أن أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي، لا تقبل بتأسيس نظام سياسي جديد في البحرين، مهما كانت ديمقراطية، بحيث يمكن أن يؤدي في النهاية الى إنهاء النظام الملكي الخليفي. جميع الدول الغربية متفقة على بقاء العائلة المالكة الخليفية على رأس النظام السياسي في البحرين؛ وجميعها أيضاً - بسبب الصراع مع ايران وحشر المعارضة البحرينية في الزاوية الطائفية والتهويل الخليجي الرسمي ضدها - لا تمنح ثقته للمعارضة البحرينية (المقصود جمعية الوفاق) مع اعترافها بأنها معارضة حكيمة وواعية وسلمية وكفوءة؛ وأيضاً مع اعترافها بأن العائلة المالكة مستبدّة وطاغية، وشديدة العداء لحقوق الإنسان. أما الرؤية تجاه الثورة البحرينية وكيفية الخروج منها، فعبرت عنها تصريحات تكاد تكون متشابهة من مسؤولي دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويمكن تلخيصها في التالي:

1- من التصريحات الغربية الالفة في هذا المجال (أي ما يتعلق بالإشارة الى تلبية تطلعات شعب البحرين):

- وزير الخارجية البريطاني في 21/4/2011: (بجب احترام الحقوق المدنية لقيادات المعارضة السلمية ومقوّمهم في حرية التعبير والتجمع. الأحداث في الشرق الأوسط تظهر حاجة الحكومات الى الإستجابة للتغيير بدل القمع، إن كانت تسعى لاستقرار طويل الأمد، وللرخاء. أشجع الحكومة البحرينية والقيادات في كلا الطائفتين لإظهار قيادة حقيقية في تعزيز التسامح، وإظهار الإلتزام المشترك لمستقبل البحرين... من المهم أن يسمع لشعب البحرين بأن يقرر مستقبله بنفسه. إن الحوار هو الطريق لتحقيق تطلعات كل البحرينيين وأحد كل الأطراف للإنخراط فيه).

- الرئيس أوباما، 1/5/2011: (الولايات المتحدة (تعتقد أن استقرار البحرين مرتبط باحترام الحقوق العالمية لشعب البحرين، وبعملية إصلاح حقيقية تلي تطلعات كل البحرينيين).

- وزيرة الخارجية الأميركية كلينتون في 19/3/2011: (هدفنا هو تحقيق عملية سياسية موثوق بها، يمكننا الإستجابة للمطوحات المشروعة لجميع شعب البحرين).

- بيان البيت الأبيض، 23/11/2011: (نحث الحكومة وجميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان المشروعة عالمياً، وإلى إصلاحات جديّة ذات معنى تلي التطلعات المشروعة لجميع أبناء البحرين).

الغرب عامّة، فإن دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا ليست في عجلة من أمرها للضغط على الحليين البحرينيين - السعودي بالذات من أجل إيجاد تسوية (موضعية) للأزمة البحرينية في محيط أزمات الشرق الأوسط عامة. على العكس من ذلك، اعتبرت تلك الدول محصلة نهائية للصراع الإقليمي والدولي في المنطقة، بحيث تجري التسويات الكبرى (سوريا بالذات) قبل الولوج فيها واليهما.

ربما يصح القول بأن واشنطن - وفي بداية الأزمة البحرينية - كانت تميل للحل السريع لها؛ كما كانت تريد إصلاح الأنظمة السياسية الخليجية لتحسين نفسها من تداعيات الثورات العربية. وقد ظهر ذلك واضحاً في تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية المتكررة⁽²⁾. لكن بعد أن تبلورت الرؤية، وبعد أن أقحمت السعودية قواتها الى البحرين - ربما بدون ترحيب من واشنطن - وتحول النزاع المحلي الى إقليمي في أبعاده السياسية والطائفية، عادت واشنطن فأيدت التدخل السعودي، وتبذت سياسة تأجيل الحل، وتخفيف حدّة التوتر الداخلي في البحرين، بانتظار المزيد من الوضوح فيما تسفر عنه ثورات الشرق الأوسط الأخرى.

في المدى المنظور.. ليس في نية امريكا والإتحاد الأوروبي الضغط من أجل حل سياسي في البحرين، عدا الدعوة العامة للحوار بين المعارضة والحكم الخليفي، وهذا غير مشفوع بأي ضغط حقيقي⁽³⁾.

وليس في نية تلك الدول الضغط على المملكة العربية السعودية، الحليف الذي يرفض الحلول السياسية، ويؤمن بتصعيد العنف ضد المعارضة البحرينية. لم تبدل تلك الدول أي جهد يذكر باتجاه الرياض خلال عمر الأزمة الذي يقترب من العامين، وكأن الرياض لاعب ثانوي، أو كأن مفتاح الحل الأساس بيد آل خليفة، وليس آل سعود!

لكن هذا الضغط المزدوج غير المتوازن على طرفي الصراع، لم يمنع النظام من التصعيد، خاصة في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام 2012، حيث سحب الجنسيات حتى من أعضاء برلمان، والتهديد بالتهجير من الوطن، وزيادة حدّة الاعتقالات والقتل، والتضييق على الحريات الدينية (كما في محرم 1434هـ). لا يرجح أن ينفلت العنف من الشارع والمعارضة، وإن كان غير مستبعد، مع انه لا توجد أدواته ولا الرغبة فيه. أما عن النظام وبطشه، فهو يميل الى الخروج عن الحدّ، وضبطه أصبح أكثر صعوبة مما يبدو، مع شعور بأن إطالة الأزمة بات أمراً مرهقاً للعائلة المالكة وهي تريد حسمها بوسائل ضغط أكثر بطشاً.

3- هناك اشتراطات أخرى للحل السياسي المرغوب من أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي، منها:

- أن لا يؤدي الحل السياسي في البحرين الى انتقال الأزمة منها الى دول خليجية أخرى.
- وأن لا يؤدي الى توتير العلاقة مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية، فالوضع الإقليمي كما الوضع الإقتصادي العالمي لا يحتمل خلافاً يؤثر على دور الغرب في المنطقة ويضعف حلفها وحلفاءها.
- وأن لا يؤدي الحل السلمي في البحرين الى اعتباره نصراً للحلف او الجبهة المعارضة لأمريكا في المنطقة (إيران مثلاً)؛ ولا يؤدي الى زعزعة مكانة الغرب شعبياً فيها.

إزاء هذه المعطيات المتشابكة، وبسبب تحول الثورات العربية - وفي مقدمها الثورة البحرينية - الى جزء محوري من الصراعات الإقليمية وحتى الدولية، وبالنظر الى انحدار مكانة امريكا بشكل خاص في الشرق الأوسط، والأزمة الإقتصادية الخائفة التي يعيشها

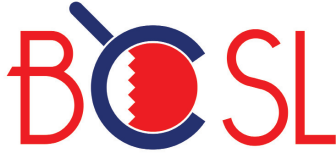
2- من ذلك تصريحها في 12 يناير 2011 من الدوحة حين دعت قادة العرب بمن فيهم الخليجيين الى الإصلاح، محذرة من ان التطرف يمكن ان (يملاً الفراغ). وأضافت بأن شعوب المنطقة (سئمت من المؤسسات الفاسدة)، والسياسات الراكدة، مضيفة أن (الشرق الأوسط الديناميكي يجب ان يتعزز على اسس اصلب ويتجدد وينمو في كل أنحاء المنطقة). وتابعت: (ان الذين يتمسكون بالوضع الراهن كما هو، قد يتمكنون من الصمود امام مجمل مشاكل بلدانهم لفترة قصيرة، ولكن ليس للابد).

3- لقد تكررت دعوات الحوار لحل الأزمة البحرينية كثيراً، سواء من القادة الغربيين، أو من المعارضة البحرينية، الذي يدعو كلاماً في المناسبات الى الحوار دون أن يتقدم بأية خطوة. من التصريحات اللافتة الداعية للحوار كمخرج:

-الرئيس أوباما في 22/5/2011: (لا يجب أن تدمر مساجد الشيعة. لقد أصررنا بشكل علني وبشكل شخصي وسنواصل ذلك، على أن الاعتقالات الجماعية والقوة الغاشمة تتنافى مع الحقوق العالمية لمواطني البحرين، وهذه الخطوات لن توقف الدعوات الشرعية للإصلاح. السبيل الوحيد للمضي قدماً هو أن تنخرط الحكومة والمعارضة في حوار. ولا يمكن إجراء حوار حقيقي في ظل وجود عناصر من المعارضة السلمية في السجن. ويجب على الحكومة تهينة الظروف للحوار، كما ويجب على المعارضة أن تشارك لصياغة مستقبل عادل لجميع البحرينيين).

-وليام هيج، وزير الخارجية البريطاني، أمام البرلمان البريطاني، 7/6/2011: (نحن نرى أن الحوار العاجل بشأن الإصلاح السياسي الحقيقي هو السبيل الوحيد لمعالجة التطلعات المشروعة للشعب البحريني، وضمان الاستقرار على المدى الطويل).

-مبارك تونر، نائب المتحدث الرسمي للخارجية الأميركية، 28/11/2011: (نريد أن نرى انبثاق عملية مصالحة وطنية، وبعدها - حتماً - سنتبثق عملية سياسية تقود الى أو تعنى بتلبية تطلعات الشعب البحريني... نرغب بشدة في أن نرى تطلعات الشعب البحريني في الديمقراطية قد تمّت تليتها من قبل الحكومة، وفي النهاية هذا هو الهدف. إنهم - أي في الحكومة - يحتاجون لعمل المزيد لمعالجة العواجز المشروعة لشعبهم).



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كأحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعقيداتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

القضايا البحثية محل الاهتمام:

يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:

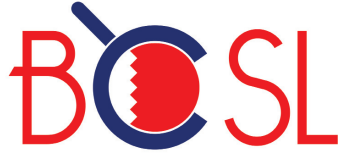
- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشئون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.

كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على

العنوان البريدي التالي: director@bcsl.org.uk

للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريد التالي: info@bcsl.org.uk



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk



د. حمزة الحسن، دكتوراة في العلوم السياسية (بريطانيا)، باحث في مركز قضايا الخليج (لندن)، ناشط سياسي، ومهتم بحقوق الإنسان، له مجموعة من الكتب والأبحاث والقراءات، مؤسس ورئيس تحرير سابق لمجلة الواحة الفصلية المهمة بتاريخ الخليج، رئيس تحرير سابق لمجلة شؤون سعودية.

بحوث وتقارير نشرها مركز البحرين للدراسات في لندن للباحث:

- مستقبل انتفاضة البحرين: الدور السعودي والرهانات الإقليمية والدولية، يونيو 2012.

- الموقف الخليجي من انتفاضة البحرين: انتصار للذات، في: البحرين.. التقرير الاستراتيجي 2013، يناير 2013.

- الموقف العربي من أزمة البحرين: تبعة عمياء، في: البحرين.. التقرير الاستراتيجي 2013، يناير 2013.

رؤية في الموقف الإقليمي والدولي من الانتفاضة البحرينية

19 مارس 2013

Copyright ©



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

Bahrain Centre For Studies in London (BCSL)

info@bcsl.org.uk

www.bcsl.org.uk

[Facebook.com/BHCSL](https://www.facebook.com/BHCSL)

@BHCSL